

الأحزاب السياسية تصفي حساباتها بالانتقام من الإعلام في كردستان

إقليم كردستان كانت تستخدم مواد قانونية تتعلق بالتشهير والشتم في قانون العقوبات وقوانين أخرى لاستهداف المتظاهرين والصحافيين. وحثت المنظمة غير الحكومية، حكومة إقليم كردستان على تعديل قوانينها لإزالة "الأحكام الغامضة" التي تسمح بالضغوط على وسائل الإعلام والنشطاء.

وقال رحمن غريب مدير مركز "مترو"، إن ضغط الدولة على قنوات مثل "إن. آر. تي" لن يؤدي إلا إلى حشد المزيد من الجمهور ضد سلطات الدولة.

وأوضح أن "منع هذه القناة من نقل الأعمال والنشاطات المعارضة للسلطة، سيجعل الناس يحاولون بشتى الطرق والوسائل إبطال آرائهم".

وأضاف غريب أن "زمن التلفزيون الواحد والراديو الواحد والجريدة الواحدة ولّى ولن يعود، وكل مواطن أصبح له تلفزيونه وجريدته والراديو الخاص به (...) إنهم يستطيعون أن يصلوا أصواتهم ومطالبهم وأراؤهم".

وفي ديسمبر اتهمت منظمات حقوقية محلية ودولية حكومة الإقليم بأنها "تستهدف نشطاء المجتمع المدني من خلال توقيفهم بسبب أنشطتهم وتقوم بالحريات العامة، بما في ذلك حرية الصحافة وحرية التجمع السلمي"، وهو ما تنفيه السلطات.

واتهم رئيس حكومة إقليم كردستان العراق مسرور البارزاني الصحافيين والنشطاء الذين أوقفوا في العام 2020 بأنهم "جواسيس".



وسائل الإعلام في قلب الصراع السياسي

مداهمة قناة كردية وإغلاق مواقع إخبارية جاء بعد تعمق الخلافات السياسية بين بافل الطالباني ولاهور الشيخ جنكي

وتصاعدت الاحتجاجات على الفساد والهدر الحكومي، عندما شنّت تركيا هجوما برياً وجوياً نادراً على المسلحين الأكراد في المنطقة في يونيو. وأفسد مركز مترو للدفاع عن حقوق الصحافيين في بيان أنه "بالرغم من القوانين التي تضمن حقوق الإعلام في الإقليم، إلا أنه عند اشتداد الأزمات السياسية والاقتصادية، تصب عمليات التضييق على الإعلام إلى حد الخنق".

وانتقد كثيرون صمت حكومة إقليم كردستان بشأن العملية واتهموها بأنها تغض الطرف عن الغارات الدموية، بينما شنّت السلطات حملة على الصحافيين الذين انتقدوا صمتها، وقامت بإغلاق عدد من وسائل الإعلام التي غطت المظاهرات في الإقليم.

وحذرت منظمة "هيومن رايتس ووتش" من أن حكومة

كردستان بهامش من الحرية عبر امتلاكه قانوناً مقبولاً إلى حد ما لتنظيم العمل الصحافي.

إلا أن الوضع الاقتصادي والصحي العام أصبح لا يطاق بسبب عدم انتظام دفع رواتب موظفي الدولة، ما زاد مشاكل الاقتصاد الاستهلاكي الذي تضرر بشدة من عمليات الإغلاق المفروضة في أعقاب جائحة كورونا.

وقال منسق جمعية الدفاع عن حرية الصحافة في السليمانية إن وسائل الإعلام المغلقة تابعة للرئيس المشترك للاتحاد الوطني الكردستاني لاهور شيخ جنكي، وأن الإغلاق جاء بعد تعمق الخلافات السياسية بين بافل الطالباني ولاهور الشيخ جنكي.

والطالباني ولاهور هما قطبا الاتحاد الوطني الكردستاني، الرئيسان المشتركين للحزب، وظهرت الخلافات بينهما قبل أيام إثر إجراء تغييرات إدارية في المناصب العليا، حيث استخدم الطالباني لنفسه مستمى الرئيس عوضاً عن الرئيس المشترك، في بيان رسمي نشره الإثنين.

وأفادت جمعية الدفاع عن حرية الصحافة أن القوة اعتقلت عدداً من الصحافيين العاملين في قناة "إتي بلاص" وحطمت معظم معداتها، وبيّنت أن عناصر من قوة أخرى قامت بتبليغ المؤسسات الإعلامية "زيان" و"جاو" و"أزاس" بأن عليها إغلاق مكاتبها.

ورفض الصحافيون العاملون في هذه القنوات الإدلاء بأي معلومات خوفاً من ملاحقتهم واعتقالهم. واعتبرت الجمعية إغلاق مقار الصحافيين انتهاكاً صريحاً لحرية العمل الصحافي، وتطاولوا على مبادئ الدستور.

ورفضت الجمعية السياسة التي يتبعها القادة والسلطة الحاكمة في إقليم كردستان ضد العاملين في المؤسسات الإعلامية، لاسيما وأنها توكب عن كتب التراجع الذي شهده الإقليم في الآونة الأخيرة في مجال حرية العمل الصحافي والتعبير عن الرأي.

وترتبط جمع وسائل الإعلام في كردستان تقريبا بشخصيات أو أحزاب سياسية، مثلها مثل باقي أنحاء العراق. لكن الحريات الصحافية في الإقليم مكفولة بموجب قانون صدر في 2009 وأُنشئت عليه المنظمة غير الحكومية الحقوقية "فريدم هاوس" في ذلك الوقت لمنح المراسلين "حريات غير مسبوقة". وقال الصحافي المستقل ياسين طه "من الناحية النظرية يتمتع إقليم

اشتباك رئيس التحرير الأسبق في الأهرام مع إعلاميين يفتح نقاش المهنية في القطاع

فراغ الساحة الإعلامية مكن مقالات سلامة من الانتشار بغض النظر عن موضوعيتها



الفارئ يدرك الفرق بين التحامل والنقد

وأكد قريبيون من سلامة أنه ليس "إخوانياً منظماً"، لكنه شخص "برغماتي" يجيد توظيف مهاراته الشخصية وانتهاز الفرص، فهو عمل مع الإخوان وعلى استعداد للعمل مع غيرهم، وعندما وجد كل الطرق مسدودة أمامه للكتابة في مصر بعد خروجه من الأهرام بدأ يردي ثوب المعارض في زمن اخفت المعارضة فيه من وسائل الإعلام. ولمع هذا التوجه في كتاباته عندما بدأ في كتابة عمود صحافي بصحيفة "المصري اليوم" المستقلة عقب خروج من الأهرام حفل بكثير من الانتقادات للحكومة المصرية، وجدف في اتجاه معاكس لما يدور في مجال الإعلام، الأمر الذي جعله بارزاً وسط كتاب الصحيفة، لأن الاشتباك في الكتابة خلت منه غالبية وسائل الإعلام ببصر.

خواطر ساخنة سياسياً

تردد وقتها أن مالك الصحيفة رجل الأعمال صلاح دياب تعرض لضغوط كبيرة من جهات نافذة في الدولة لوقف مقالات سلامة، وبعد فترة من المراوغة والمهادنة اضطر لوقفها، وبعدها لجأ سلامة إلى فيسبوك لنشر خواتمه الساخنة سياسياً التي لفتت الانتباه إليه لأنه اختار الطريق الصعب وفتح جبهات كثيرة عليه بسبب انتقاداته المتواصلة.

ونكر قريبيون منه لـ"العرب" أن إمكانياته الصحافية "عادية" من الناحية المهنية، وعندما تولّى رئاسة تحرير الأهرام لم يحدث تطوراً في خطها ومضمونها التحريري، وكان حريصاً على تأكيد دعمه للإخوان في الحكم، وفتح أبواب الصحيفة لقيادات وكوادر الجماعة بالتنسيق والتناغم مع رئيس مجلس إدارتها آنذاك مدحود الولي.

ويعرف عنه بأنه حاد الطبع وسريع الغضب، كذلك واضح في الصداقة والخصومة مع زملائه، وهو ما كیده خسائر معنوية في أثناء رئاسة تحرير الأهرام وصلت درجة الاشتباك بالأيدي مع إحدى المحررات التي جرّته إلى ساحات القضاء.

وحمل الكثير من المرارات السياسية حيال النظام المصري الراهن، معتقداً أنه لا يقدر موهبه الإعلامية وضيق الخناق عليه ولم يجد صحيفة معروفة تنشر له مقالاته، ولذلك جاءت كتاباته معبأة بما يوحى بالانتقام.

ويعترف بعض خبراء الإعلام أن ما أدى إلى ذبوع كتابات سلامة بالخفة والتواضع والعصبية والنيل من الموقف المصري في كل الأحوال، ما يجعل الموضوعية التي يتحدث عنها دوماً غائبة إلى حد بعيد. ويضيف المتابعون أن سلامة يخدم أجندة الإخوان في النهاية باعتبارها الجهة التي تستفيد منه ليرد لها الجليل، فهي الجماعة التي نصبته رئيساً لتحرير الأهرام عام 2013 بتنسيق مع السلفيين في ذلك الوقت الذين دعموا صعوده بقوة.

أثار عبدالناصر سلامة رئيس التحرير الأسبق في الأهرام موجة من الجدل في مصر بسبب تحول مقالاته الناقدة للموقف المصري بشأن سد النهضة إلى معركة مع إعلاميين مصريين. فقد حركت مقالاته المياه الزاكرة وفتحت النقاش حول الفارق بين النقد الموضوعي المهني والتحامل والعصبية المرتبطة بالأهداف السياسية لأي إعلامي موالياً كان أو معارضاً.

عما وراءه، لاسيما أن الطريقة التي كتب بها "إنشائية" وأقرب إلى طريقة "الهواة" ولا تعكس وعياً سياسياً بما يجري من تطورات إقليمية ودولية معقدة. وبدأ المضمون كأنه انتقام من بعض دول الخليج الأخرى، وبدأ أيضاً كأنه رسالة وفاء وإخلاص من الرجل المسقط التي عمل في إحدى صحفها سنوات في عقد التسعينات من القرن الماضي ولم تنقطع صلته بها وغرامه المرط بتجربتها.

كما أن الموقع الذي نشر عليه المقال لا يخلو من أغراض سياسية واضحة، فقد استخدم قلم سلامة وجرى توظيفه لصالح جهات معينة، وهو ما يقلل من مصداقية كتاباته ضد النظام المصري ويجعلها عصبية أكثر من اللازم وتخدم دوائر غير معلومة، لكن جميعها تدور في المحور القطري الإخواني الذي يضع أصحابه ما يقوله سلامة في خانة الانتقام وليس الموضوعية، وهو دليل على أن الصالحة بين القاهرة والوحد لم تنضج تماماً بعد.

تحليلات عبدالناصر سلامة في أزمة سد النهضة والعصبية والنيل من الموقف المصري

ودرج رئيس تحرير الأهرام الأسبق على الظهور أخيراً على شبكة الجزيرة متحدثاً عن ملف سد النهضة ومتبنيًا خطاً معارضاً طول الوقت لتوجهات النظام المصري، متغافلاً عن أي جهود تبذل أو مراعاة الحسابات الإقليمية والدولية وصوب كلامه المكتوب والرئي في مربع التحريض على ضرب السد عسكرياً بلا تقديرات للعواقب، ولذلك صنفه البعض بجوار "جوقة" إخوانية تدعم الضرب لتوريط القاهرة، وليس دفاعاً عن الأمن القومي.

ويقول متابعون إن تحليلات سلامة في أزمة سد النهضة تتسم بالخفة والتواضع والعصبية والنيل من الموقف المصري في كل الأحوال، ما يجعل الموضوعية التي يتحدث عنها دوماً غائبة إلى حد بعيد. ويضيف المتابعون أن سلامة يخدم أجندة الإخوان في النهاية باعتبارها الجهة التي تستفيد منه ليرد لها الجليل، فهي الجماعة التي نصبته رئيساً لتحرير الأهرام عام 2013 بتنسيق مع السلفيين في ذلك الوقت الذين دعموا صعوده بقوة.

القاهرة - كسر عبدالناصر سلامة رئيس تحرير الأهرام الأسبق واحدة من الحلقات أو المحرمات في السياسة المصرية عندما كتب قبل أيام على صفحته في فيسبوك مطالباً باستقالة الرئيس عبدالفتاح السيسي وتحمله مسؤولية الإخفاق الحاصل في حل أزمة سد النهضة الإثيوبي.

وهو ما جلب معه انتقادات حادة من قبل بعض وسائل الإعلام التي فتحت ملفات عديدة وقت أن كان رئيساً لتحرير صحيفة الأهرام الرسمية في العام الذي حكمت فيه جماعة الإخوان مصر.

وخرج ما كتبه سلامة على صفحته الشخصية من الإطراء الضيق ووصل إلى وسائل إعلام مختلفة ردت على ما كتبه بانتهاكات وابتعدت عن التقيد والموضوعية، واعتبرت ما كتبه بجوي أهدافاً سياسية مغرضة، وخرجت الردود عن الإطراء المهني إلى القذف والسب في حقه بصورة منحت المقال المزيد من الانتشار.

وحرك هذا الموقف الكثير من المياه الراكية في مجال الإعلام، وبدلاً من أن يمر كلام سلامة بلا ضجيج نكا جراحاً عدة، حيث كتب قبله عشرة مقالات أو خواطر جميعها تصب في نقد ما أسماه بـ"شلة المناقنين" وهم المدافعون عن النظام المصري باستثناء من الإعلاميين. ووجدت كتاباته أصداء لدى شريحتين في مصر، الأولى مسبوبة على المعارضة التي باتت تجذب لهذا النوع من الانتقادات خاصة عندما تستهدف رأس النظام الحاكم مباشرة وغالبيتها تنتمي لجماعة الإخوان وتيار اليسار المتخالف معها، والثانية الموالون الذين رأوا فيها خروجا عن المألوف والسنيق العام ويمكن أن تؤدي للمزيد من الجرة في الإعلام فسارعوا بالهجوم عليه وفتشوا في دفتاره القديمة.

مدح مستفيض

وجد الموالون في المقالات التي يكتبها على موقع الجزيرة نت مقالا نُشر في الأول من يونيو الماضي بعنوان "سلاما أهل عُمان" كال فيه المدح لسياسة سلطنة عمان، وتحدث فيه عن التناغم بين القيادة العمانية الحكيمة وشخصية العُمانيين المتميزة المؤهلة للانطلاق، مما أوجد حالة متفردة ومثيرة للجدل والغيرة من الخارج. كتب هذا المقال بطريقة لا تتناسب مع المنهج الذي اخطئه لنفسه كباحث عن الحرية والاستقلال والمهنية، فمقاله عن عُمان ووضعها في خانة الدولة النموذج في المنطقة دون أن يقترن منها بانتقادات من قريب أو بعيد جعل البعض يفتشون

تويتر تتلقى طلبات حكومية بحذف محتويات الصحافيين

وطلبت الحذف التي تلقاها، وذلك في الوقت الذي تواجه فيه تويتر وشبكات التواصل الاجتماعي الأخرى بما في ذلك فيسبوك ويوتيوب المملوكة لألفابت تدقيقاً من حكومات في جميع أنحاء العالم بشأن المحتوى المسموح به على منصاتهما.

وفي الهند تتم معظم طلبات إزالة المحتوى بموجب "قانون تكنولوجيا ناريندرا مودي، وتختول المادة (69 أ) من هذا القانون الحكومة بحظر أي معلومات رقمية ترى أن حظرها ضروري لحماية سيادة الهند وأمنها.

وقد طلبت الحكومة الهندية من تويتر أكثر من مرة حذف حسابات ومحتوى مرتبط باحتجاجات أو انتقادات للحكومة في تعاملها مع الوباء.

ولم تغف تويتر طلب الحكومة الذي جاء عقب أن حذيت الاحتجاجات الهندية بدعم على شبكة الإنترنت من جانب عدد من المشاهير مثل المغنية الأميركية ريانا والنشطة السويدية غريتا ثونبرغ.

وبدأت كوبا الإثنين تقييد الدخول إلى موقع فيسبوك وتطبيقات الرسائل مثل تلغرام وسط احتجاجات واسعة النطاق مناهضة للحكومة.

وفي الشهر الماضي حظرت نيجيريا خدمة تويتر في البلاد وأمرت قنوات التلفزيون ومحطات الإذاعة بعدم استخدام المنصة لجمع المعلومات.

وسائل التواصل الاجتماعي الاختبار بين المساعدة على القمع أو فقدان وصولها إلى الأسواق المرعبة في تلك البلدان. ففي مطلع مايو الماضي ذكرت هيئة مراقبة الإنترنت الروسية "روسكومنازور" في بيان على موقعها الإلكتروني، أن شركة تويتر وافقت على تسريع وقت رد الفعل على مطالبات الهيئية، كما وافق الطرفان أيضاً على إقامة خط اتصال مباشر.

وكانت روسيا قد طالبت تويتر بإلغاء محتوى محظور قبل 15 مايو.

وأجرى متحدان عن شركة "روسكومنازور" وتويتر محادثة جماعية في 28 أبريل.

وأبلغ موقع تويتر أيضاً عن خطط لإعداد خارطة طريق لجعل أنشطته في روسيا تتماشى مع القوانين المحلية. وكانت روسيا قد ألغت التهديد بحجب موقع تويتر في الخامس من أبريل الماضي بعد إزالة محتوى مثير للجدل.

وناتي التفاصيل الجديدة في تقرير تويتر نصف السنوي بشأن تطبيقها لقواعد السياسة والمعلومات

نيويورك - تلقت شركة تويتر على مدار العام الماضي عدداً متزايداً من الطلبات من حكومات في أنحاء العالم لحذف محتويات ينشرها صحافيون ومناقد إخبارية، وذلك وفقاً لبيانات سنشرها موقع التواصل الاجتماعي للمرة الأولى.

وقالت تويتر في تقريرها الخاص بالشفافية نشرته الأربعاء إن الحكومات قدمت 361 طلباً قانونياً لحذف محتويات متضمنة في حسابات 199 من الصحافيين والمناقد الإعلامية على منصفها في النصف الثاني من 2020، بزيادة قدرها 26 في المئة عن النصف الأول من نفس العام.

ورفضت الكشف عن الدول التي قدمت الطلبات أو عدد المطالب القانونية التي امتثلت لها المنصة والمتعلقة بالصحافيين أو المناقد الإخبارية. إلا أن تقارير سابقة كشفت بعضاً من هذه الطلبات.

وفي الأعوام القليلة الماضية أدخلت الحكومات في جميع أنحاء العالم موجة من القوانين الجديدة التي تحكم التعبير عبر الإنترنت. وفي البلدان التي تقيّد حرية التعبير يُعرض على منصات

361

طلبا قانونيا تلقتها تويتر لحذف محتويات متضمنة في حسابات 199 من الصحافيين والمناقد الإعلامية